

## الشهابية ضرورية اليوم

زياد الحايك\*

منتدى الفكر المتجدد، الجامعة اليسوعية، بيروت في 23 تشرين الاول 2013

"إن المؤسسات السياسية اللبنانية والاصول التقليدية المتّبعة في العمل السياسي لم تعد، في اعتقادي، تشكّل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما (يفرضه زمننا) في جميع الميادين ... فمؤسساتنا التي تجاوزتها الأنظمة الحديثة في كثير من النواحي سعيّاً وراء فعاليّة الحكم، وقوانيننا الانتخابية التي فرضتها أحداث عابرة ومؤقّنة، ونظامنا الاقتصادي الذي يسهّل سوء تطبيقه قيام الاحتكارات، (كلّها) لا تفسح المجال للقيام بعمل جدّي على الصعيد الوطني."

هذه ليست كلماتي اليوم بل هي كلمات فؤاد شهاب في 4 آب سنة 1970.

يومها لم يكن الرئيس شهاب في مطلع عهده بل كان في نهاية مسيرته محبباً - تعباً كما قال من المتطرفين وممن أسماهم "أكلة الجبنة" - يعلن عن عدم ترشّحه لرئاسة الجمهورية.

لقد حال رجال السياسة دون تطبيق مشاريع الشهابية كاملةً. فالإقطاعي الريفي بينهم خاف من تطوّر فلّاحيه والزعيم الذي يقرّر اللوائح الانتخابية ويتصدّرها خاف من جيل جديد من الخبراء والتكنكرات أدخلهم فؤاد شهاب الى المسرح السياسي اللبناني. وحال رجال الاقتصاد دون اصلاحات عدّة، منها على سبيل المثال إقرار مشروع قانون العام 1966 لمحاربة الاحتكار. كما حاولت البنوك منع تطبيق قانون النقد والتسليف الذي أنشأ مصرف لبنان – والمفارقة أنها اليوم تعتمد على البنك المركزي في كلّ محنة تجتازها البلاد لتأمين الاستقرار النقدي والاقتصادي.

لقد حاربت الاوليفارشية السياسية والاقتصادية فؤاد شهاب حتى أنهكته. لكنّه لم يستسلم لها فشهد عهده إصدار ما يقارب الخمسمئة قانوناً ومرسوماً من بينها أكثر من خمسين مرسوماً اشترعياً لتسريع وتفعيل إصلاحات في الإدارة والتربية والصحة والزراعة والصناعة والسياحة والأمن لم يكن المجلس مستعدّاً لحمل وزرها السياسي. أين نحن اليوم من هذا؟! إذا لم تكن نريد أن نعطيّ رئيس الجمهورية صلاحية إصدار المراسيم الإشتراعية، فلا بدّ بالمقابل أن نلغ قدرة رئيس مجلس النواب على وصد أبواب المجلس أو التحكم بجدول أعماله، وأن نفسح المجال لمن هم في النهاية ممثلو الامة لأن يجتمعوا ويقوموا بالدور الذي أوكلناهم إياه.

أنا لست أطلب هنا بصلاحيات ديكتاتورية لرئيس الجمهورية. لكن حين نجردّ الرئيس من صلاحيات أساسية ولا نعطيها لرئيس الحكومة كما هي الحال في الديمقراطيات البرلمانية مثل ايطاليا وبريطانيا، حين نعطي هذه الصلاحيات لمجلس الوزراء مجتمعاً، نحن إنما نمعن في مأسسة المشاكل السياسية وليس في حلّها. فالكّل يعلم أنه من شبه المستحيل إدارة جمعية خيرية من قبل ثلاثة أشخاص فكيف بالأحرى إدارة بلاد من قبل ثلاثين شخصاً؟! البلاد بحاجة إلى مدير عام مثلها مثل أي مؤسسة تجارية أو عاقّة، ولو حكم فؤاد شهاب اليوم لكان المتطرفون وأكلة الجبنة همّشوه منذ بداية عهده وما سمحوا له بتنفيذ أي إصلاح.

هذه الحال لن تتغيّر للأسف طالما أن مجلس النواب ينتخب رئيس الجمهورية ويسمّي رئيس مجلس الوزراء ويعطي الثقة للحكومة ويصرّ بعض السياسيون فيه على حكومات تعكس تركيبة مجلس النواب – فتنتفي الرقابة وتنتفي المحاسبة ويربح الزعماء ويخسر المواطن.

لقد اعتمدت الشهابية مبدأ التنسيق والتعاون بين الوزارات على اساس استراتيجية مشتركة تضعها الحكومة وتساعدھا فيها وزارة التخطيط والتصميم. أما اليوم فيانت كل محاولة تنسيق تعدّ تعدّياً على صلاحيات الوزير وسبباً لإتهام رئيس الحكومة عادةً أو رئيس الجمهورية أحياناً بمحاولة الإلتقاص من صلاحيات الوزير أو من مكسبات طائفته وامتيازاتها من ورائه. فيرفض الوزراء تعيين الهيئات الناظمة المستقلّة التي نصّت عليها القوانين المرعية الاجراء... إذا كانت الهيئات الناظمة عنصر ضرر بمصلحة البلاد فكيف نفسّر نجاح الهيئة الناظمة للقطاع المصرفي والتي تدعى مصرف لبنان؟ لقد عرف فؤاد شهاب أن الكفاءات المتخصصة أجدر بإدارة القطاعات الانتاجية والاقتصادية والخدماتية من السياسيين لذلك اعتمد على فريق شاب ومهني في الادارات العامة ومنحهم ثقته وأعطى السياسيين أحياناً (ربما عن قصد) أكثر من وزارة، فاضطروا أن يكتبوا بمراقبة وتوجيه عمل المدير العام من دون أن يخلّوا محلّه في اتخاذ القرارات اليومية كما يحلو لبعض منهم ان يفعل اليوم.

لقد كان فؤاد شهاب بالفعل سبّاقاً بكل معنى الكلمة. فلا عجب إذاً أنه يحكى أن لي كوان يو، رئيس سنغافورة التي كان ناتجها المحلي الفردي يوازي الناتج اللبناني في الستينات، درس النموذج اللبناني (أي الشهابي آنذاك) وقام بتطبيقه في بلاده فأصبح ناتجها اليوم الرابع في العالم. وأين صرنا نحن؟ - في المرتبة الخامسة والستين.

هذه المأسسة للدولة التي تعتمد الكفاءة والمهنية لم تعد موجودة في قاموسنا العام. لقد أنشأت حكومات لبنان في العقدين الأخيرين أقل من خمسة مؤسسات أو هيئات عامة جديدة. والبعض منها إمّا همّشه الوزير مثل الهيئة المنظمة للإتصالات وإمّا حُجبت عنها أدوات العمل مثل بورصة بيروت التي افتقرت لسنوات الى قانون ينظّم أسواق المال. مقارنةً، دعونا نذكّر بعض ما أسسته الشهابية: الضمان الاجتماعي، المجلس الوطني للسياحة، المجلس التنفيذي للمشاريع الكبرى، مصرف لبنان، مجلس الجنوب، الادارة المركزية للإحصاء، مؤسسة كهرباء لبنان، مصلحة الليطاني، المشروع الأخضر، اللجنة المركزية للإصلاح الاداري، لجنة الأجور، مجلس الخدمة المدنية، ديوان المحاسبة، التفتيش المركزي، المؤسسة الوطنية للإدارة العامة، مصلحة استثمار مرفأ طرابلس، مصلحة سكك الحديد، مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية، المجلس الوطني للبحوث العلمية، مصفاة طرابلس، المركز الوطني للسينما، الكونسرفاتوار، معرض طرابلس الدولي، الدفاع المدني، تعاونية موظفي الدولة، والوكالة الوطنية للأنباء وغيرها الكثير من الهيئات واللجان الوطنية والمحلية على مستوى المحافظات والأقضية.

كانت الادارة في الستينات لا تزال صيّبة وكان فيها الى جانب رجالات الاستقلال شبان وشابات ينظرون الى الحضارة العالمية ويستقون منها ما وجدوا فيه خيراً للبنان. أسسوا بفضل طموحهم وانفتاحهم بلداً يفتخرون به فصار جواز السفر اللبناني من بين أهم مستندات السفر في العالم. أين نحن اليوم من هذا؟!... اليوم، وبعد مرور السنين، ترهّلت الادارة وشاخت فصار معدل أعمار موظفيها يفوق الخمسين سنة. نسينا نظام التقاعد والصرف الذي وضعه فؤاد شهاب وسمحنا بأن يبقى الموظفون في وظيفتهم ولو ألقيت. وسمحنا لمعاشاتهم أن تزداد ولو انخفضت انتاجيتهم أو لم يواكبوا تطور المعلوماتية. فأدى ذلك الى انتشار جوّ من اللامبالاة بالإنتاجية وإلى غياب الدم الجديد وإلى تضخم عديد الموظفين الذي أدّى إلى زيادة كلفة المعاشات بحيث صارت توازي أكثر من ثلث موازنة الخزينة وتسبب بعجز سنوي يقاوم الدين العام وخدمته. العجز بدوره كان سبب إنفاق أقل من 4% من الموازنة على البنى التحتية في الخمسة عشر سنة الماضية، مقارنةً مع ما يفوق عن نصف مجمل ما أنفقه عهد فؤاد شهاب. أضف الى ذلك أنه وفي الفترة ذاتها حارب أكلة الجبنة وأجهضوا كل المحاولات الأيلة الى إعادة إعمار البنية التحتية من الخصخصة الى الشراكة بين القطاعين العام والخاص متذرّعين بحجج واهية مثل الحفاظ على صلاحيات الوزير أو مغرضة مثل الحرص على المال العام، بينما كل ما يهتمهم هو "شو يبطلعلي أنا وشو يبطلولو هو".

لن يستطيع لبنان أن يخلق فرص عمل مرموقة وذات قيمة بالأعداد المطلوبة ويحدّ من هجرة خيرة شبابنا إلى جميع أصقاع الارض إلّا إذا استثمرنا في بنيتنا التحتية واعتمدنا على جدارة ومرونة وتمويل القطاع الخاص، وإلّا إذا طورنا قانونا تجاري، وألغينا احتكار النقابات المهنية وغيرها، وسهّلنا تسجيل الشركات وتصفيتها، وأصلحنا نظامنا الضرائبي، وحمينا الملكية الفكرية، ووطّدنا الشفافية وحاربنا الفساد عن طريق الحكومة الالكترونية وغيرها من الآليات، وأعدنا للسياسات الاقتصادية والانمائية الصدارة على سياسات المحاور والممانعة والسلاح.

يقول مروان حرب في كتابه أن مهنة فؤاد شهاب العسكرية سمحت له بتكوين معرفة معمّقة بمختلف المناطق والطوائف والطبقات الاجتماعية. هذه المعرفة الواسعة، والتي هي ليست من صفات الزعماء والسياسيين المنغلقين على مناطقهم وطوائفهم، جعلته منفتحاً على كل وجهات النظر، وقادراً على فهم هواجس كل مكوّنات الشعب اللبناني، ومستعدّاً لإيجاد الحلول لها من دون تعصّب أو سابق تصوّر. هذا وقد ساعده شغفه الواسع بالمطالعة على استيعاب أهميّة الفكر الديمقراطي المسيحي الذي انتشر في أوروبا وقتنذ كبديل وسط عن الرأسمالية والشيوعية. ها نحن اليوم، بعد مرور نصف قرن، وقد رأينا كيف هوت الشيوعية وكيف تسبّبت الرأسمالية المطلقة بهزات اقتصادية كان آخرها في العام 2008، ما نزال بحاجة الى الفكر الديمقراطي المسيحي الذي يترك للإقتصاد حرّيته لكنه ينشر شبكة أمان للضعفاء في المجتمع فلا يترك في العراء ولا يهمل في المجتمع من هو بحاجة للمسكن والدفاء والمأكل والتطبيب والعناية. عمل فؤاد شهاب من خلال مشروعاته الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي ومكتب التنمية الاجتماعية والمراكز الاجتماعية المحلية وقانون حماية اليد العاملة على صياغة مفهوم حديث للتعاوض المجتمعي. فلو عدنا اليوم الى هذه الروحية نكون في الحرية وفي العدالة الاجتماعية ونعيش في مجتمع يحترم البيئة ويحترم حقوق الانسان التي شرّعها في الامم المتحدة عملاقٌ آخر من لبنان اسمه شارل مالك.

فقد رأى فؤاد شهاب إنه على الدولة أن تتجاوز مهمّة تأمين العدل والمساواة والنظام الى تعزيز الفضيلة في المجتمع ورعاية التقدم والعمل على ازدهار العلم وتوفير اسباب النمو الاقتصادي وكفالة الرزق للفرد وتأمين مستوى العيش الكريم. أي بعبارة أخرى: إهتمّ فؤاد شهاب بالمواطن كإنسان وعمل جاهداً على توسيع الطبقة الوسطى. ورأى أن العمل الانمائي هو ما يحقق العدالة الاجتماعية ويمكنه أن يضر من خلالها اللبنانيين في مجتمع واحد لا تفرقة فيه بين لبناني وآخر من حيث الحقوق والواجبات وفرص العمل وفرص التميّز والابداع. أين نحن اليوم من كل هذا؟!

لا بل أين نحن اليوم من اللامركزية التي طمح إليها فؤاد شهاب وأقرّ لها قانون البلديات وأنشأ من أجلها المجالس الاستشارية والمكاتب المحلية؟ لماذا لا نطبّق القوانين فنعطي البلديات حيّراً أكبر من المرونة والاستقلالية؟ ونعيد انعاش المجالس المختلطة بين القطاعين العام والخاص على مستوى المحافظات والأقضية؟ ونعيد فتح المكاتب التي تضمّ أخصائيين وممثلين محليين عن الوزارات المعنية بالخدمات العامة؟ وأين أصبح قانون اللامركزية الذي وُعدنا به منذ سنوات؟

مضى نصف قرن وما زال مجتمعنا منقسم على نفسه طائفيّاً وثقافياً ومناطقياً واجتماعياً واقتصادياً. مضى نصف قرن وما زال اللبنانيون يحافظون على ولائهم لزعماء لم يقمّم واحدٌ منهم يوماً برنامجاً فعلياً لخلق فرص العمل أو خطةً متكاملةً لتحسين الاوضاع المعيشية. مضى نصف قرن وما زال البعض يبيّذ المشاريع الاقليمية على استقراره الأمني والاقتصادي، وما زال البعض يبيّذ سلاح ميليشياه على سلاح الدولة، وما زال البعض يعتقد أنه بإمكانه عزل نفسه عن مجرى العولمة والإحتباء وراء الدين وشدّ العصبية فيما يصدّر أولاده الى بلدان الاغتراب لينسى بعضهم لبنان ويموت بعضهم الآخر في أدغال افريقيا ومحيطات اندونيسيا... ما زال وما زال... ولكن التاريخ لا يرحم والعالم يصبح أصغر مع كل إطلالة شمس والحضارة العالمية ماضية الى التوحد على أسس الديمقراطية العريضة والإنتعاش وصهر الثقافات والحضارات شاء من شاء وأبى من أبى. فأين نحن وأين أولادنا من هذا؟ هل سنغرق في وحول التعصّب والانعزال؟ أم هل سننبذ ما يفرّقنا ونشد ما يجمعنا ونعمل على تحسين مجتمعنا؟

تعالوا نعمل لمصلحة المواطن في لبنان ونعود فنكمل مشوار فؤاد شهاب.

\* زياد حايك الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة